مجلة العمران البشري العدد 01 المجلّد 06/ جويلية 2026
الصفحات: 141 - 163 E ISSN: 3088– 8492 / ISSN: 2800-1354

إنجازات المنطقة الحرة في مجال تطوير الاستثمار بمدينة نواذيبو في موريتانيا خلال فترة (2013 ـ 2026)

Achievements of the Nouadhibou Free Zone in Promoting Investment in Nouadhibou City, Mauritania

د. أبو المعالي الحسن ديدي

جامعة نواكشوط ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ موريتانيا

البريد الالكتروني: Mealy7mealy@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2026/04/19	تاريخ المراجعة: 2026/07/01	تاريخ القبول: 2026/07/01

الملخص: (بالعربيّة)

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على إنجازات منطقة نواذيبو الحرة في مجال تطوير الاستثمار في مدينة نواذيبو بموريتانيا، من خلال التركيز على جملة من المحاور الأساسية. فقد شمل المقال دراسة مجال خلق الاستثمار وفرص العمل التي أتاحتها المنطقة الحرة، إضافة إلى استعراض وضعية الشركات الاستثمارية النشطة وتطور عددها خلال السنوات الأخيرة. كما تطرق أيضا إلى أبرز الأنشطة الاستثمارية التي تحتضنها المنطقة الحرة، مع إبراز دورها في تعزيز البنية التحتية الاقتصادية وتوفير مناخ أعمال ملائم لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

يسعى المقال في مجمله إلى تقييم مساهمة منطقة نواذيبو الحرة في دعم التنمية الاقتصادية وتحويل المدينة إلى قطب اقتصادي إقليمي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار ـ الأنشطة الاستثمارية ـ التنمية الاقتصادية ـ الشركات الاستثمارية ـ فرص العمل ـ منطقة نواذيبو الحرة ـ نواذيبو.

Abstract : (In English)

This article aims to shed light on the achievements of the Nouadhibou Free Zone in the field of investment development in Nouadhibou - Mauritania, by focusing on several key areas. The study covers the creation of investment opportunities and jobs generated by the Free Zone, as well as the situation of active investment companies and the evolution of their number in recent years. It also addresses the main investment activities hosted within the Free Zone, highlighting their role in strengthening the economic infrastructure and providing a favorable business climate for attracting both national and foreign investments. Overall, the article seeks to evaluate the contribution of the Nouadhibou Free Zone to promoting economic development and transforming the city into a regional economic hub.
Keywords: Nouadhibou Free Zone – Investment - job opportunities - investment companies - investment activities - economic development

Résumé : (En français)

Cet article vise à mettre en lumière les réalisations de la zone franche de Nouadhibou dans le domaine du développement de l'investissement dans la ville de Nouadhibou en Mauritanie, en se concentrant sur un ensemble d'axes fondamentaux. L'étude aborde la création d'investissements et les opportunités d'emploi offertes par la zone franche, ainsi que la situation des entreprises d'investissement actives et l'évolution de leur nombre au cours des dernières années.

L'article traite également des principales activités d'investissement abritées par la zone franche, tout en mettant en évidence son rôle dans le renforcement des infrastructures économiques et la création d'un climat des affaires favorable à l'attraction des investissements nationaux et étrangers. Dans son ensemble, l'article vise à évaluer la contribution de la zone franche de Nouadhibou au soutien du développement économique et à la transformation de la ville en un pôle économique régional.
Mots-clés : investissement — activités d'investissement — développement économique — entreprises d'investissement — opportunités d'emploi — zone franche de Nouadhibou — Nouadhibou.

المقدمة

يعد مجال الاستثمار المجال الرئيسي والمحوري لعمل منطقة نواذيبو الحرة، حيث تبذل سلطة المنطقة جهودًا كبيرة من أجل جعله رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، نظرًا لما يمثله من أهمية بالغة في إنعاش اقتصاد مدينة نواذيبو وتطوير بنيتها الاقتصادية والاجتماعية. وتأتي المنطقة الحرة كأحد أهم المشاريع الاستراتيجية التي اعتمدتها موريتانيا في السنوات الأخيرة، بهدف تحويل مدينة نواذيبو إلى قطب اقتصادي وتجاري إقليمي قادر على استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وتعزيز موقع البلاد على خريطة التبادلات الاقتصادية العالمية.

وقد انعكست هذه الرؤية الطموحة في مجموعة من الإنجازات العملية التي تجلت في خلق فرص استثمارية جديدة، وفتح المجال أمام تأسيس وتشغيل شركات استثمارية نشطة داخل المنطقة، إلى جانب تشجيع الأنشطة الاستثمارية المتنوعة التي باتت تميز نواذيبو الحرة عن غيرها من المناطق. كما أسهم المشروع في توفير فرص عمل للشباب واليد العاملة المحلية، الأمر الذي يعكس الدور المتنامي للمنطقة الحرة في دعم التشغيل وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

- إشكالية الدراسة

يناقش هذا المقال الإشكالية الرئيسية المتمثلة في التساؤل: إلى أي مدى تمكنت منطقة نواذيبو الحرة من تحقيق إنجازات ملموسة في مجال تطوير الاستثمار؟ وما هي التحديات التي لا تزال تواجهها في سعيها لترسيخ مكانة نواذيبو كقطب اقتصادي إقليمي؟ ومن ذلك تتفرع أسئلة فرعية مهما وهي:

- ما مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتبعة في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي للمدينة؟
- ما هو تأثير المنطقة الحرة على خلق فرص عمل جديدة وتحسين المستوى المعيشي للسكان؟

- ما هي مساهمة إنجازات المنطقة في تطوير البنية التحتية ودعم القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الصيد البحري والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية؟

ـ فرضيات الدراسة

تعد منطقة نواذيبو الحرة ركيزة أساسية لتعزيز الاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية، حيث تهدف إلى استقطاب وتنويع الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص العمل مما يجعل تقييم إنجازاتها أمرا ضروريا لفهم دورها التنموي.

- ∉ تسهم المنطقة الحرة في خلق الاستثمار وفرص العمل بشكل ملحوظ في مدينة نواذيبو.
- ∉ تشهد المنطقة الحرة حضورا متزايدا للشركات الاستثمارية النشطة في مجالات متعددة بالمدينة.
- ∉ تتنوع الأنشطة الاستثمارية داخل المنطقة الحرة بما يعزز الديناميكية الاقتصادية للمدينة.

ـ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه منطقة نواذيبو الحرة في تطوير الاستثمار بمدينة نواذيبو، من خلال الوقوف على الإنجازات المحققة منذ إنشائها وتقييم انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية. كما تسعى إلى:

- ⊄ التعرف على مدى مساهمة المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
- ⊄ تحليل تأثيرها في خلق فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للسكان.
- ⊄ استعراض دورها في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتقليص الاعتماد على قطاع واحد.

- تقييم الجهود المبذولة في تطوير البنية التحتية وتوفير بيئة استثمارية مشجعة.
- إبراز مكانة نواذيبو كقطب اقتصادي إقليمي وطني استراتيجي.

ـ أهمية الدراسة

يشكل الموضوع محورا ذا أهمية بالغة، نظرا لارتباطه المباشر بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا. فمنذ إنشائها، سعت المنطقة الحرة إلى توفير مناخ استثماري جاذب، يقوم على تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم حوافز ضريبية وتشجيع مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدماتية. وتبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على الجهود المبذولة لتحويل مدينة نواذيبو إلى قطب اقتصادي وتجاري إقليمي، قادر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ودعم القطاعات الحيوية مثل الصيد البحري، الصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية. كما تتجلى أهميته في تقييم مدى إسهام هذه الإنجازات في خلق فرص عمل جديدة، وتحسين البنية التحتية، وتنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن الاعتماد على قطاع واحد، وهو ما يشكل رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانة موريتانيا في المحيطين الإقليمي والدولي.

ـ المفاهيم المؤطرة للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تشكل الإطار النظري لتحليل موضوع منطقة نواذيبو الحرة في نواذيبو ومن أبرزها:

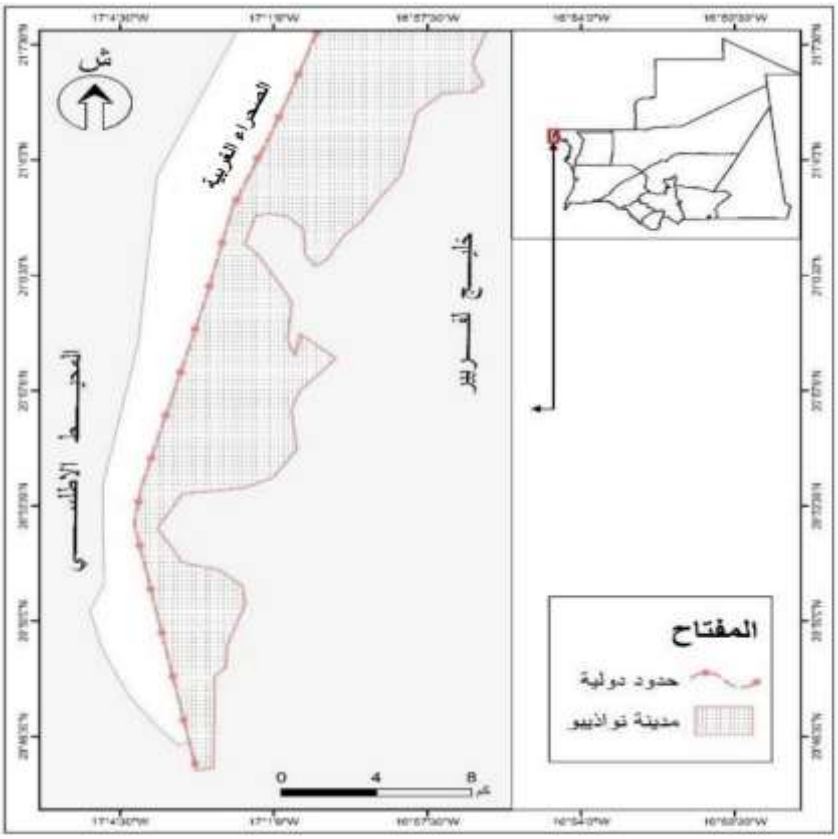
- المنطقة الحرة: مجال جغرافي يمنح فيه المستثمرون امتيازات وتسهيلات مثل (الغاء الضرائب) بهدف تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.
- الاستثمار: توظيف رؤوس الأموال في مشاريع اقتصادية أو خدمية بهدف تحقيق الربح والمساهمة في التنمية.
- فرص العمل: هي الوظائف التي يتم خلقها نتيجة الأنشطة الاقتصادية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

- الشركات الاستثمارية: مؤسسات اقتصادية تنشط في مختلف القطاعات داخ المنطقة الحرة وتسهم في تحريك الاقتصاد المحلي.
- الأنشطة الاستثمارية: مختلف المجالات الاقتصادية (الصناعية . التجارية، . الخدمية) التي تمارس داخل المنطقة الحرة.
- التنمية الاقتصادية: عملية تحسين مستدام لمستوى الإنتاج والدخل وظروف المعيشية من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ـ مجال الدراسة

لقد انحصرت الحدود المكانية لمجال الدراسة بحدود مدينة نواذيبو دون التطرق لظهيرها والمراكز التابعة لها، وهي تقع في أقصى الشمال الغربي من موريتانيا، ويحدها من الشرق خليج "لفريي" ومن الجنوب المحيط الأطلسي، ومن الشمال والشمال الغربي جمهورية الصحراء الغربية. أما فلكيا فتقع المدينة بين دائرتي عرض '20°46 و'21°07 شمالا وخطي طول '16°56 و'17°06 غربا. (الخريطة: 1).

أما المجال الزماني فيغطي الفترة الممتدة من سنة 2013، وهي سنة إنشاء منطقة نواذيبو الحرة، إلى غاية الوقت الراهن، وذلك بهدف تتبع مسار الإنجازات والوقوف على أبرز التطورات التي شهدتها خلال هذه المدة.



الخريطة (1): توطين مجال الدراسة

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات من الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي

ـ الدراسات السابقة ومصادر البيانات

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات الأكاديمية والعلمية التي تناولت موضوع منطقة نواذيبو الحرة ما تزال محدودة جدا، وهو ما يبرز الطابع الجديد نسبيا لهذه التجربة التنموية في السياق الموريتاني. فقلة المراجع المباشرة حول الموضوع دفعتنا إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على العمل الميداني، من خلال المعاينة المباشرة للواقع الاقتصادي والاستثماري في مدينة نواذيبو. كما اعتمدنا بشكل أساسي على المصادر الرسمية، وفي

مقدمتها التقارير الإدارية الصادرة عن سلطة منطقة نواذيبو الحرة، والتي تقدم بيانات مهمة حول الاستراتيجيات المتبعة والإنجازات المحققة.

إلى جانب ذلك، شكلت المقابلات الميدانية ركيزة رئيسية في جمع المعلومات وتحليل المعطيات، إذ سمحت بتكوين صورة أوضح عن التحديات والفرص التي تواجه المنطقة الحرة. كما تم الاستناد كذلك إلى التقارير الإعلامية التي سلطت الضوء على نشاطات المنطقة، بما في ذلك الكلمات والتصريحات التي أدلى بها رؤساء سلطة المنطقة الحرة خلال خرجاتهم الإعلامية المختلفة، والتي تعد مصدرا مهما لفهم التوجهات العامة، والأولويات المرسومة، والسياسات المتبعة.

وبذلك، فإن هذه الدراسة جاءت لتسد فراغا نسبيا في الأدبيات المتعلقة بالموضوع، محاولة الجمع بين المصادر الميدانية والمراجع الرسمية والإعلامية من أجل تقديم تحليل أكثر شمولية وموضوعية لتجربة المنطقة الحرة في نواذيبو.

ـ مناهج وأدوات الدراسة

من أجل مقاربة إشكالية الدراسة اعتمدنا على خطوات عملية وأدوات منهجية حيث تضمنت الملاحظة الميدانية من خلال زيارات متكررة لميدان الدراسة، ذلك ما مككنا من الحصول على بيانات حديثة ومعطيات مهمة عن الموضوع، إضافة إلى التقارير والوثائق التي وفرت لنا البيانات التي اعتمناها في إعداد جداول ومعطيات عن الموضوع، وكذلك اعتمدنا على برنامج (Arc Gis) لرسم خريطة تحديد مجال الدراسة، إلى جانب ذلك استعرضنا الجداول الرقمية والاشكال البيانية لتوضيح موضوع الدراسة. بالإضافة لذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع الاستثمار في المنطقة الحرة، وتحليل دوره في تطوير اقتصاد المدينة.

لقد تم تحليل موضوع الاستثمار في منطقة نواذيبو الحرة من خلال ثلاثة محاور أساسية، يعكس كل منها جانبا محددا من واقع المنطقة الحرة وتأثيرها الاقتصادي، يتناول المحور الأول خلق الاستثمار وفرص العمل، حيث تظهر الدراسة كيف تسهم

سياسات جذب الاستثمارات في توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستوى السكان المحليين، مما يعكس تأثير الاستثمار المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أما المحول الثاني، فيركز على الشركات الاستثمارية النشطة في المنطقة الحرة، حيث يتم استعراض الاستثمارات التي قامت بها هذه الشركات ودورها في تعزيز النشاط الاقتصادي للمدينة، فضلا عن مساهمتها في زيادة الإنتاجية ورفع المستوى على الصعيد الوطني، في حين يستعرض المحور الثالث والأخير الأنشطة الاستثمارية داخل المنطقة الحرة مع التركيز على القطاعات الاقتصادية المختلفة والخدمات التي استفادت من البيئة الاستثمارية ويبرز كيف ساهمت هذه الأنشطة في تنويع الاقتصاد المحلي وتعزيز التنمية في المدينة.

1 ـ خلق الاستثمار وفرص العمل

عملت سلطة المنطقة الحرة منذ إنشائها سنة 2013 على جلب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمل، ومن ضمن الانجازات التي حققتها بعد مرور خمس سنوات على إنشائها وضع اللبنات الأولى الضرورية لتحقيق الطموح المتمثل في الرقي بنواذيبو وجعلها مدينة مينائية من مستوى عالمي، وتوفير أحسن الظروف لاستجلاب الاستثمارات الخارجية المباشرة والرفع من نوعية الخدمات التي تقدمها، والتحضير لمحفظة المشاريع الهيكلية التي يعتبر إنجازها شرطا أساسيا لإزاحة المعوقات البنيوية على طريق النهوض بهذه المنطقة إلى مصاف المناطق الحرة العالمية، وفي 23 ديسمبر 2018 قيمت سلطة المنطقة الحرة عملها وعرضت إنجازاتها الاستثمارية خلال السنوات الخمس على إنشائها، وقسمت ذلك إلى محورين أساسيين فمن جهة عملت المنطقة على توفير أحسن الظروف لاستجلاب الاستثمارات الخارجية المباشرة والرفع من نوعية الخدمات المتاحة من خلال تطبيق قوانين تم سنها بغية خلق حوكمة ملائمة لمتطلبات هذا التحدي الكبير في ظل منافسة كبيرة من مناطق اقتصادية خاصة أخرى، وقد مكن العمل في هذا المحور من زيادة النمو وخلق حيوية اقتصادية شهدتها المدينة منذ إعلانها منطقة حرة وتقسيمها إلى أقطاب متخصصة أعطت لكل حيز من أرض نواذيبو طابعا اقتصاديا

متميزا، مما مكن من إعادة هيكلة المدينة ومهد لتطبيق المخطط التوجيهي العملي والمعتمد في أولى جلسات المجلس الأعلى للتوجيه الاستراتيجي للمنطقة الحرة، أما المحور الثاني الذي عملت عليه سلطة منطقة نواذيبو الحرة ضمن هذا المسار فكان التحضير المستمر لمحفظة المشاريع الهيكلية التي يعتبر إنجازها شرطا لإزاحة المعوقات وإتاحة الاستفادة مما يميزها من مقدرات وخصوصيات طبيعية لموقعها، وقد تجسدت الحصيلة في هذا المحور في الانتهاء من الدراسات الجدوائية للمشاريع الهيكلية للمنطقة الحرة والمتعلقة بميناء مياه الأعماق ومطار نواذيبو الجديد والقطب التنافسي للصيد (محمد ولد الداف، 2018)، ومكنت هذه الجهود من النهوض بالمدينة عبر زيادة الحركة الاقتصادية مع تطور في النهضة العمرانية التي شهدتها وهو ما تؤكده الأرقام والمؤشرات التي تم تسجيلها في الفترة الماضية.

وقد وصل حجم الاستثمارات بالمنطقة الحرة في نهاية سنة 2018 إلى نحو 291 مليون دولار في مشاريع تم اعتمادها في عدة مجالات مختلفة وتمارس عملها حاليا في عدة قطاعات مختلفة تشمل البنى التحتية والأشغال العمومية والتفريغ والخدمات والسياحة والصيد الذي نال الحصة الأكبر خاصة ما يتعلق منه بالصناعات التحويلية وخلق قيمة مضاف، إضافة إلى وجود مشاريع قيد الإنجاز بدأت فيها الأشغال نهاية سنة 2018 تتعلق بمحفظة من المشاريع تزيد الاستثمارات فيها على 200 مليون دولار، ومن المتوقع أن تخلق ما يناهز 2800 فرصة عمل مباشرة، ومن أهم المشاريع الاستثمارية التي دشنت في تلك الفترة "مركز الأعمال" الذي أصبح يعرف (بالمركز التجاري)، الذي دشن في يوم 2018/12/19، ويعتبر مركزا اقتصاديا واستثماريا كبيرا تم تصميمه طبقا للمواصفات الدولية ويقع على مساحة تبلغ 15 ألف م2 ويتكون من طابق أرضي وثلاثة طوابق علوية تضم محلات تجارية وبنوكا وقاعتي مؤتمرات بالإضافة إلى موقف للسيارات ومساحات خضراء خارجية، ويضم المركز جناحا تجاريا يتوفر على 43 محلا تجاريا وفرعا لأحد البنوك وحمامات وخدمات عامة، كما يضم فندقا ومطاعم ومقاهي وأكشاكا ومسجدا ومعرضا، إضافة إلى صالات للعرض ومساحات عامة، وقد توقفت

أعمال تشييد هذا المركز الاقتصادي الحيوي 4 سنوات وتم استئناف بنائه بداية شهر سبتمبر سنة 2023، نظرا لأهميته حيث يشكل عامل جذب استثماري "تجاري خدماتي" للمدينة (محمد ولد الداف، 2018)، وهذا المشروع الاستثماري ثمرة تعاون ما بين سلطة المنطقة الحرة ومؤسسات خاصة، حيث مول المشروع من طرف عدة مساهمين من ضمنهم البنك الشعبي الموريتاني "BPM" وجهات استثمارية محلية أخرى.

وضمن مأمورية رئيس المنطقة الحرة "محمد ول الداف" خلال فترة 2014 ـ 2018، أكد على إنجاز معتبر في مجال خلق الاستثمار والرفع من عائداته، حيث ضمنت حصيلة الإنجازات الاستثمارية في الفترة المذكورة رافدا هاما لخزينة الدولة من خلال العائدات المالية التي ضختها للخزينة العامة، إضافة إلى حجم محفظة الاستثمار في المنطقة الحرة والتي وصلت ل 600 مليون دولار مقسمة على مجالات الاستثمار المختلفة (محمد الداف، 2018)، وقد تزايدت الإنجازات الاستثمارية وفرص العمل التي توفرها مع مرور الوقت، حيث أعلنت سلطة المنطقة الحرة خلال سنة 2022 أنها حققت توسعا استثماريا مع زيادة فرص العمل الموفرة والتي قدرت بـ 1150 فرصة عمل مباشرة مع ما يقارب 1500 فرصة عمل غير مباشرة، خاصة مع ظروف الشغل الصعبة بعد جائحة "كورونا" التي اجتاحت العالم خلال سنوات (2019 ـ 2021)، بالإضافة إلى إنشاء 111 شركة في منتصف سنة 2022 في مجالات استثمارية خاصة في قطاعات الصيد والسياحة والصناعة والتجارة، إضافة إلى الشركات التي لديها تعاقد مع سلطة المنطقة الحرة والتي يرتكز مجالها على البنية التحتية وتطوير المنشآت الاقتصادية.

بالنظر إلى عدد الشركات وحجم الاستثمار الذي عرفته المنطقة الحرة بعد مرور عدة سنوات على إنشائها يمكن ملاحظة أن هناك تطورا في حجم الاستمارات التي تعرفها المنطقة مع زيادة فرص العمل الموفرة، حيث بلغ الحجم الإجمالي للاستثمارات المحققة في منطقة نواذيبو الحرة خلال فترة 2013 ـ 2021 ما يصل إلى نحو 1.56 مليار دولار، وصل منها المبلغ الإجمالي لحصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 972 مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة 62% من استثمارات المنطقة الحرة، وهذا ما يعكس دور

سلطة المنطقة الحرة لجلب الاستثمار الأجنبي، بينما مثل الاستثمار المحلي النسبة الباقية مع مراعاة مساندة المنطقة الحرة للمستثمرين المحليين بشكل مستمر، وهذه الاستثمارات الكبيرة نجحت في توفير 13598 فرصة عمل لليد العاملة بالمنطقة، وخلال سنة 2021 نجحت المنطقة الحرة في إيصال المبلغ الإجمالي للاستثمارات المحققة خلال هذه السنة نحو 185.4 مليون دولار، بينما قدر حجم المشاريع المخصصة لهذه السنة حوالي 277.8 مليون دولار، وقد وفرت استثمارات هذه السنة 3634 فرصة عمل من ضمنها 1152 فرصة عمل مباشرة (الحسين بن محنض، 2021).

ومع بداية شهر سبتمبر سنة 2023 أعلنت سلطة المنطقة الحرة عن زيادة معتبرة في حجم الاستثمار بالمنطقة من خلال توسيع نطاق الاتفاقيات مع الشركات الاقتصادية الكبيرة، حيث أكدت سلطة المنطقة الحرة زيادة عدد الشركات الاقتصادية النشطة في المدينة تزيد على 550 شركة تعمل في جل المجالات الاستثمارية وتوفر الشركات المعتمدة منها قرابة 800 فرصة عمل مباشرة، في حين توفر الشركات المعتمدة في الإنشاء حوالي 4000 فرصة عمل مباشرة، وأما الشركات المطورة فتوفر حوالي 915 فرصة عمل مباشرة، وهذه الإحصائيات تزايدت مع نهاية سنة 2023 حتى نهاية 2024، حيث ازداد عدد الشركات والمؤسسات الاقتصادية النشطة بالمنطقة الحرة وتزايدت معها فرص العمل الموفرة والتي أصبحت تقدر بـ 15 ألف فرصة عمل مباشرة، مما يسمح بجذب اليد العاملة من مختلف مدن البلاد، ويرجع الفضل في ذلك إلى نجاح المنطقة الحرة في جذب العديد من المشاريع والمستثمرين الوطنيين والأجانب للاستثمار في مختلف مجالات التنمية المحلية في الولاية (با عبدولاي مامادو، 2023).

ولتوضيح هذه الأرقام والمؤشرات، يتم عرض الجدولين 1 و2 لإبراز حجم الاستثمارات في المنطقة الحرة، وكذا فرص العمل التي تم توفيرها خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2024.

السنة / الفترة	حجم الاستثمار	ملاحظات

2013 ـ 2021	1,56 مليار دولار منها 972 مليون دولار	إجمالي الاستثمارات استثمارات أجنبية مباشرة (62%)
2014 ـ 2018	600 مليون دولار	محفظة استثمارية
2018	291 مليون دولار	استثمارات السنة
2021	185,4 مليون دولار 277.8 مليون دولار	استثمارات السنة مشاريع السنة
2023 ـ 2024	حوالي 400 مليون دولار	توسع استثماري (زيادة الشركات)

الجدول (1): تطور حجم الاستثمار في منطقة نواذيبو الحرة خلال فترة (2013 ـ 2024)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقارير سلطة المنطقة الحرة بنواذيبو وبيانات إدارية مختلفة

السنة / الفترة	فرص العمل
2013 ـ 2021	13,598 فرصة عمل
2018	2,800 فرصة عمل
2021	3,634 فرصة عمل منها 1,152 فرصة عمل مباشرة
2022	1,150 فرصة عمل مباشرة 1,500 فرصة عمل غير مباشرة
2023 ـ 2024	15,000 فرصة عمل مباشرة

الجدول (2): تطور فرص العمل في المنطقة الحرة بنواذيبو خلال فترة (2013 ـ 2024)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقارير سلطة المنطقة الحرة بنواذيبو وبيانات إدارية مختلفة

ويضاف لذلك؛ اتفاقية سلطة المنطقة الحرة مع شركة "اسنيم" التي تمت في شهر سبتمبر سنة 2023، وهي اتفاقية شراكة بين المؤسستين تمنح بموجبها المنطقة الحرة قطعة أرضية لشركة "اسنيم" تبلغ مساحتها 48 هكتار على طريق "كبانو" لتشييد سكن اجتماعي لعمال الشركة، وتعد هذه خطوة في اتجاه دعم السكن الاجتماعي لعمال

المؤسسات الاقتصادية الكبيرة بالمدينة، خاصة أن هذه الأخيرة ستتحمل تكاليف بناء السكن الاجتماعي لعمالها مع مراعاة المعايير العمرانية والحضرية في ذلك.

أما في مجال العقار الذي يعد مجالا استثماريا حيويا ومدرا للدخل، ويشهد حركة استثمارية مستمرة، ويتوزع العقار في منطقة نواذيبو الحرة إلى 3 مناطق رئيسية، هي منطقة صناعية يتم فيها تأجير العقار ولا يتم بيعه نهائيا، ومنطقة حضرية يتم فيها بيع العقار بالمزاد العلني، وقطب سياحي (المعروف بمنطقة كبانو) يتم فيه بيع العقار بشكل مباشر، وكل مستوى من هذه الأقطاب لديه آلية محددة للبيع أو التأجير عند الإدارة العامة للشباك الموحد التابع للمنطقة الحرة. وأما الإيجار بالنسبة للمنطقة الصناعية فهو مفتوح ومتاح أما الشركات والمؤسسات، ولديه إجراءات مشروطة فرضتها المنطقة الحرة وليست ملزمة بها قانونيا، مثلا ألا يتم المنح أو التأجير إلا لشخص اعتباري، وثانيا أن يأتي بطلب من قطاع وزاري محدد، كوزارة الصيد في أغلب الأحيان، بالإضافة إلى أن يكون مسجلا مسبقا عند الشباك الموحد للاستفادة من تأجير العقار الصناعي حول الموانئ والمنشآت الاقتصادية الحيوية. وبذلك، يعتبر الاستثمار العقاري موردا حيويا مهما بالنسبة للمنطقة الحرة ونجحت في السنوات الأخيرة في تطوير وزيادة عائداته المالية، وخاصة تأجير العقار في المنطقة الصناعية، حيث أنه بمجرد توقيع العقود تصبح الشركة ملزمة بدفع إتاوة للمنطقة الحرة تصل إلى عدة ملايين أوقية قديمة حسب نوع نشاط الشركة المستأجرة، بينما يصل الإيجار إلى حوالي 28 ألف دولار للشهر حسب مساحة القطعة الأرضية، والهدف من رفع تكلفة الإيجار هو تحفيز المستثمرين على تسريع أشغالهم وأنشطتهم، فمن يدفع هذه المبالغ شهريا لابد أن يستثمر بسرعة (محمد ولد الداف، 2018).

2 ـ الشركات الاستثمارية النشطة بمنطقة نواذيبو الحرة

قبل التطرق للشركات النشطة بالمنطقة الحرة نذكر بأن هذه المقاولات (الشركات) تنقسم إلى نوعين أساسيين هما المقاولات المعتمدة وهي الشركات الاقتصادية

المعتمدة (المسجلة) عند المنطقة الحرة وتستفيد بشكل مباشر من الشباك الموحد، والنوع الثاني هو المطورون والفاعلون وهي شركات اقتصادية تمتلك عقود عمل تستفيد بموجبها من الشباك الموحد (مزايا وحوافز وضمانات المنطقة الحرة).

يشير التقرير السنوي 2015 إلى أن عدد الشركات النشطة بالمنطقة الحرة وصل إلى 247 شركة، منها 86 شركة جديدة معتمدة ومنها 138 شركة تزاول نشاطها منذ منتصف سنة 2014، وهذه الشركات لها تعاقد مع سلطة المنطقة الحرة وفي طريقها للتسجيل، كما تم في نفس السنة برمجة تسجيل 26 شركة للعمل بالمنطقة من خلال رقم تعريف ضريبي وتوجد أيضا 86 شركة قيد التأسيس في نهاية سنة 2015 (تقرير منطقة نواذيبو الحرة، ، 2015)، من هنا بدأ عدد الشركات الاقتصادية في تصاعد خلال الفترة الموالية، وجدول 3 يبين عدد الشركات المعتمدة عند سلطة المنطقة الحرة، والتي في قيد الإنشاء والتسجيل للاستفادة من نظام المنطقة الحرة عبر الشباك الموحد.

الشركة المعتمدة	86
شركات قيد الإنشاء	26
شركات قيد التسجيل	138
مجموع الشركات	250

الجدول (3): وضعية الشركات الاقتصادية في منطقة نواذيبو الحرة سنة 2015

المصدر: تقرير منطقة نواذيبو الحرة، صادر سنة 2015

وبعد تلك الفترة تضاعف عدد تلك الشركات والمؤسسات الاقتصادية بالمنطقة (سواء كانت معتمدة عند المنقطة الحرة أو لديها تعاقد مع سلطة المنطقة الحرة)، فخلال سنة 2020 تضاعف عددها حيث وصلت الشركات المعتمدة 294 شركة، بينما وصلت شركات قيد الإنشاء 49 شركة، وأما التي قيد التسجيل فوصل عددها إلى 212، وتضاعف عدد هذه الشركات والمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية يعكس نجاحا نسبيا للمنطقة الحرة في جلب المستثمرين ورجال الأعمال في مختلف المجالات (المستثمرون

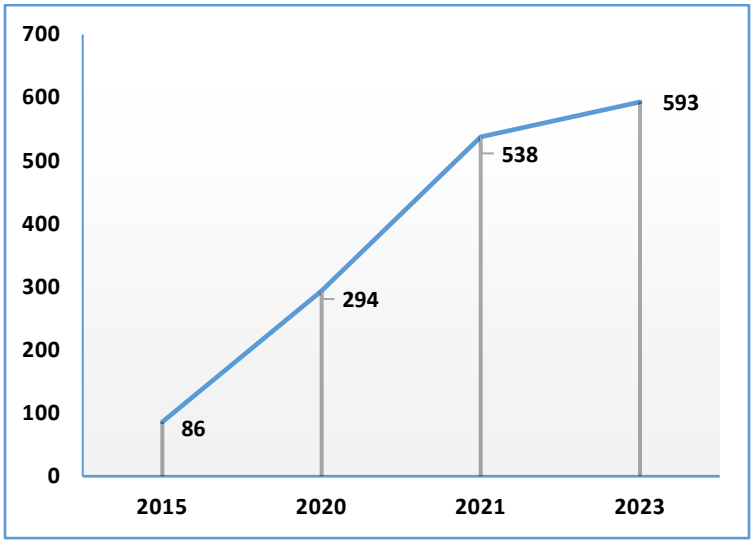
الموريتانيون والأجانب) وأكثر هذه الشركات نشطة في مجال التجارة المتنوعة وفي مجال الصيد البحري (التقليدي والصناعي) إضافة إلى التجارة البحرية النشطة بميناء نواذيبو المستقل وذلك لإنشاء شركات ومؤسسات في هذه المجالات الاستثمارية وللاستفادة من الشباك الموحد وما يقدمه من حوافز وتسهيلات للمستثمرين، وأما الشركات التي تمتلك عقد عمل مع سلطة المنطقة الحرة فعادة ما تكون شركات بناء وتطوير منشآت وخدمات ضمن مجال المنطقة الحرة، وأحيانا تكون مؤسسات نشطة لمدة معينة في مجال محدد، وجدول 4 يوضح عدد الشركات الاقتصادية بالمنطقة ووضعيتها.

الشركة المعتمدة	294
شركات قيد الإنشاء	49
شركات قيد التسجيل	212
مجموع الشركات	411

الجدول (4): وضعية الشركات الاقتصادية في منطقة نواذيبو الحرة سنة 2020

المصدر: تقرير منطقة نواذيبو الحرة، صادر سنة 2019

وعموما؛ فقد تطور عدد الشركات المعتمدة بالمنطقة الحرة منذ إنشائها سنة 2013 حتى سنة 2023، حيث بلغت 86 شركة سنة 2015، وتضاعف هذا العدد بشكل كبير جدا ليصل إلى ما يقارب 600 شركة معتمدة ومسجلة عند الشباك الموحد بالمنطقة الحرة في نواذيبو، وشكل 1 يبين تطور عدد تلك الشركات المعتمدة خلال الفترة المذكورة.



الشكل (1): تطور عدد الشركات المعتمدة بالمنطقة الحرة خلال 2013 ـ 2023

المصدر: إعداد الباحث

وتختلف وضعية نشاط هذه الشركات المعتمدة بالمنطقة الحرة (538 شركة)، حيث تنشط منها 354 شركة في مجالات الاستثمار المختلفة، إضافة إلى 154 شركة تم إنشاؤها وتسجيلها عند الشباك الموحد ولم تزاول النشاط بعد، في حين أن 30 شركة الباقية كانت موجودة مسبقا وانخرطت في نظام المنطقة الحرة، ويدخل أيضا ضمن تلك الشركات المعتمدة (538 شركة) ما تم إنجازه في سنة 2021 من إنشاء شركات واعتمادها عند السلطة المنطقة الحرة، حيث بلغ عدد الشركات التي تم اعتمادها 54 شركة في سنة 2021 وأما الشركات التي تم إنشاؤها فقد بلغ عددها 26 شركة في نفس السنة (الحسين بن محنض، 2021)، وإضافة لذلك؛ تم إنشاء شركات مسجلة بنظام المنطقة الحرة خلال الفترة ما بين 2021 . 2023 وبلغ عدد هذه الشركات 55 شركة في قطاعات استثمارية مختلفة وأكثرها هو مجال التجارة (بواقع 22 شركة)، ليصح العدد الإجمالي للشركات المعتمدة عند المنطقة الحرة بعد عشر سنوات من إنشائها 593 شركة، وذلك يوضح تركيز سلطة المنطقة الحرة دائما على إنشاء شركات جديدة عبر العقود المبرمة مع المستثمرين، والتي تتم من خلال فرص الاستثمار التي تعمل المنطقة

على توفيرها بشكل مستمر للمستثمرين، لأن هذه الشركات هي المحرك الأول والأساسي للاستثمار المحلي بالمنطقة.

3 ـ الأنشطة الاستثمارية بمنطقة نواذيبو الحرة

منذ نشأتها سعت منطقة نواذيبو الحرة إلى النهوض بالاقتصاد الوطني ووضع اللبنات الأولى الضرورية لتحقيق الطموح المتمثل في الرقي بمدينة نواذيبو وجعلها مدينة على مستوى عالمي، وتوفير أحسن الظروف لاستجلاب الاستثمارات الخارجية المباشرة والرفع من نوعية الخدمات التي تقدمها، والتحضير لمحفظة المشاريع الهيكلية التي يعتبر إنجازها شرطا أساسيا لإزاحة المعوقات البنيوية على طريق النهوض بالمنطقة، وفي يونيو سنة 2020 وبعد سبع سنوات من نشأتها، فقد سجلت المنطقة الحرة توسعا في مجال الاستثمار وتطورا كبيرا في مجال المداخيل وزيادة في عدد الشركات المسجلة في الشباك الموحد لعام 2020 حيث بلغ عدد هذه الشركات 294 شركة حاصلة على ترخيص مزاولة الأنشطة و212 شركة في طور التأسيس والإنشاء، كل هذه الشركات استفادت من التحفيزات الكبيرة التي تقدمها المنطقة الحرة للمستثمرين في المجال التجاري والصناعي والسياحي وحتى مجال الخدمات، ومن ضمن المجالات الاستثمارية شهدت عائدات موانئ نواذيبو تطورا كبيرا وملحوظا حيث تضاعف رقم معاملات الميناء المستقل من حوالي 656,000 دولار في سنة 2013 إلى حوالي 1,944,000دولار في سنة 2019، وأما ميناء خليج الراحة فقد سجل رقم معاملاته ارتفاعا كبيرا حيث قفز من حوالي 208,000 دولار في سنة 2015 إلى حوالي 363,900 دولار في 2019 (تقرير المنطقة الحرة، ، 2019).

وتختلف الأنشطة الاستثمارية حسب اختلاف القطاعات والأنشطة التنموية بالمنطقة، وهذه الأنشطة هي التي تخلق الاستثمار وتجذب المستثمرين فهي تشكل القاعدة الرئيسية للاستثمار بالمنطقة الحرة، ويمكن تقسيمها إلى أربعة فئات رئيسية حسب المجس الأعلى للتوجيه الاستراتيجي للمنطقة الحرة وتتمثل تلك الفئات الأربع في

التجارة (التي تشمل تجارة الجملة في المحلات التجارية الكبيرة والتجارة المفرعة في الدكاكين الصغيرة)، والتشييد والبناء والصناعة (التي تضم بناء المنشآت المختلفة والمصانع ومعالجة الأسماك)، والفندقة والسياحة (التي تشمل المطاعم والفنادق)، والأنشطة الأخرى (التي تضم مختلف الأنشطة المتنوعة التي لا تشملها الأنشطة السابقة)، وجدول 5 يبين ذلك.

فئة الأنشطة	نوع الأنشطة
التجارة	تجارة بالجملة للسلع والمواد الغذائية؛ أشكال أخرى من تجارة الجملة؛ التجارة المفرغة في الدكاكين غير المتخصصة؛ تجارة المواد الخاصة في دكاكين متخصصة؛ تجارة الجملة للماكينات والتجهيزات للوازم؛ تجارة المواد الغذائية؛
التشييد والبناء والصناعة	بناء متاجر معينة؛ بناء مصانع مختلفة؛ تشييد معدات ومنشآت متنوعة؛ تصليح السفن؛ تكرير السفن (خارج نشاط استيراد المخزونات)؛ صناعات متنوعة؛ تشييد مباني (هندسية مدنية)؛ تحويل وحفظ الأسماك الرخوية؛ أنشطة أخرى مقدمة أساسا للشركات؛
الفندقة والسياحة	مطاعم وفنادق ومحلات المشروبات؛ فنادق وأماكن استقبال أخرى لمدة قصيرة؛
الأنشطة الأخرى	خدمات هندسية؛ أنشطة فنية أخرى؛ أنشطة معلوماتية؛ نشاط النقل؛ هندسة مدنية؛

الجدول (5): أهم الأنشطة القابلة للاعتماد المحددة من طرف المجلس الأعلى للتوجيه الاستراتيجي بالمنطقة الحرة

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المنطقة الحرة

لقد صيغت هذه الأنشطة الاستثمارية الرئيسية بالمنطقة الحرة من طرف المجلس الأعلى للتوجيه الاستراتيجي إبان نشأة المنطقة الحرة، وتعتبر تلك أهم قطاعات الأنشطة الاستثمارية بالمنطقة وتشهد باستمرار إقامة المشاريع المختلفة وضخ الأموال ولكن بشكل متفاوت حسب نوعية تلك القطاعات الاستثمارية وأهميتها والاقبال عليها، وذلك ما يمكن ملاحظته منذ نشأة المنطقة الحرة، حيث تشهد القطاعات الاستثمارية

(الأنشطة الاستثمارية الرئيسية) تزايدا كبيرا في حجم الاستثمارات رغم تفاوت تلك الكمية فيما بين القطاعات، فالصناعة تشكل القطاع الأكبر من حيث حجم الاستثمار بواقع 261,1 مليون دولار، ويليه القطاع الاستثماري المتنوع الذي يضم الأنشطة المختلفة بحجم استثمار بلغ 63,9 مليون دولار، ويأتي بعده قطاع التجارة البحرية بواقع 55,6 ميون دولار، بينما أحتل قطاع السياحة المرتبة الأخيرة بحجم استثمار بلغ 11,1 ميون دولار، وذلك ما يظهر تباينا كبيرا على مستوى الاستثمار بين المشاريع الاقتصادية من حيث توزيع حجم الاستثمار بين مجالات الأنشطة الاستثمارية الرئيسية وجدول 6 يبين ذلك مع تحديد فرص العمل التي يوفرها كل قطاع استثماري.

قطاع النشاط الاستثماري	الاستثمار بالأوقية القديمة	الاستثمار بالدولار	عدد فرص العمل
سعة الاستقبال والسياحة	4,286,431,990	12,872,168	764
التجارة العامة الاستيراد والتصدير	20,547,062,744	61,702,168	1446
الصناعة الخفيفة والثقيلة	94,578,327,363	284,019,001	1693
مجالات أخرى	23,204,778,743	69,684,020	1388

الجدول (6): تباين حجم الاستثمار بين القطاع الاستثمارية بالمنطقة الحرة في سنة 2018

المصدر: معطيات رقمية من منطقة نواذيبو الحرة سنة 2018

وأما عن توزيع الشركات المعتمدة بمنطقة نواذيبو الحرة حسب القطاعات الاستثمارية، والبالغ عددها 593 شركة، فتتوزع على القطاعات الاستثمارية بالمنطقة، تبعا لحيوية ونشاط هذا القطاع الاستثماري، حيث يعد قطاع التجارة الأكثر استيعابا للشركات المعتمدة بالمنطقة الحرة بواقع 216 شركة (الحسين بن محنض، 2021)، ويليه قطاع الأنشطة الأخرى (المتنوعة) بواقع 130 شركة، بينما يحتل قطاعا النقل والعبور والإيداع، والأشغال العامة المرتبة الأخيرة باستيعابهما لـ 27 و28 شركة على التوالي، وجدول 7 الذي يوضح ذلك.

الأنشطة الاستثمارية	2021 . 2013	2023 . 2021	المجموع
الصناعة	29	7	36
الأشغال العامة	28	0	28
التجارة	194	22	216
الصيد	46	11	57
النقل والعبور والإيداع	25	2	27
الخدمات	54	6	60
السياحة والفنادق والمطاعم	37	2	39
أنشطة أخرى	125	5	130
المجموع	538	55	593

الجدول (7): توزيع الشركات المعتمدة حسب القطاعات الاستثمارية بمنطقة نواذيبو الحرة خلال فترة 2013 . 2023

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير المنطقة الحرة، 2022

الخاتمة

يتضح مما سبق أن منطقة نواذيبو الحرة تمثل مشروعا استراتيجيا ذا أهمية بالغة لموريتانيا، حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تطوير الاستثمار داخل مدينة نواذيبو، من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتشجيع الشركات الاستثمارية على الانخراط في أنشطة اقتصادية متنوعة، فضلا عن تحسين مناخ الأعمال وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية. وقد بين المقال أن هذه الإنجازات أسهمت في وضع أسس حقيقية لتحويل نواذيبو إلى قطب اقتصادي واعد، قادر على دعم الاقتصاد الوطني والانفتاح على الأسواق الإقليمية والدولية.

ومع ذلك، فإن تعزيز هذه الإنجازات يظل رهينا بمواجهة التحديات المرتبطة بجذب مزيد من الاستثمارات النوعية، وتوسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية، وضمان استدامة المشاريع القائمة. ومن هنا، يمكن تقديم بعض التوصيات أو المقترحات لتعزيز دور المنطقة الحرة في المستقبل، أهمها:

- تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي لجذب المستثمرين المحليين والأجانب وتسهيل الإجراءات.
- الاستثمار في البنية التحتية الداعمة، مثل الموانئ، والمواصلات، والطاقة، لتسهيل حركة البضائع والخدمات.
- تطوير آليات المتابعة والتقييم لقياس أثر الاستثمارات على الاقتصاد المحلي وفعالية المشاريع القائمة.
- تعزيز التدريب وبناء القدرات للكوادر المحلية لضمان استفادة المجتمع من فرص العمل التي توفرها المنطقة الحرة.
- تشجيع التنوع الاقتصادي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمبادرات الابتكارية، لضمان استدامة التنمية وجذب قطاعات اقتصادية متنوعة.

قائمة المصادر

- الحسين بن محنض. (12 04, 2021). مقابلة شخصية
- با عبدولاي مامادو. (25 09, 2023)، رئيس سلطة منطقة نواذيبو الحرة، خلال المشاركة في منتدى الأعمال الموريتاني. (منتدى الأعمال الموريتاني، الدوحة، قطر،)
- تقرير المنطقة الحرة، (2019).
- . تقرير منطقة نواذيبو الحرة، (2015).
- كلمة محمد الداف. (04 04, 2018). في منتدى "استثمر في نواذيبو". (منتدى "استثمر في

نواذيبو"، المحاور)

- مقابلة محمد ولد الداف. (23 12, 2018)، الرئيس السابق للمنطقة الحرة. (الوكالة الموريتانية للأنباء، المحاور)
- . تقرير منطقة نواذيبو الحرة، (2022).
- . معطيات رقمية من منطقة نواذيبو الحرة، (2018).